نحو النص: المفهوم والمصطلح

ميادة المبارك

محاضرة في قسم اللغة العربية-كلية الآداب-جامعة الملك فيصل-الأحساء

ملخص:

الأهداف: نظرية نحو النص إحدى النظريات البارزة التي اشترك في إنشائها عدد من اللسانيين الغربيين؛ أهمهم: هاريس ورقية حسن وهاليدي وفان دايك، ووجدت طريقها إلى العربية في ثمانينيات القرن الماضي فكُتبت فيها دراسات كان جلّها في الجانب التطبيقي، ولم يحظَ مصطلح نحو النص والمصطلحات التابعة له من حيث مفاهيمها وأسسها النظرية بالدراسة الكافية، ولم تُبحث صلة المنجز اللغوي العربي به على نحو دقيق، ومن هنا أتت عناية هذا البحث بدراسة هذا الجانب بهدف بيان مفهوم مصطلح نحو النص ومراحل تطوره، وما يتّصل به من مصطلحات ومفاهيم، وطبيعة علاقته بالمنجز اللغوي العربي.

المنهجية: استعمل البحث المنهج التاريخي في تتبع أصول المصطلحات وتاريخها، والمنهج التحليلي في تحليل مفاهيم المصطلحات ومعانيها.

النتائج: إبراز فائدة تقديم المفهوم عند ترجمة المصطلحات اللسانية لغرض الوصول إلى نتائج أكثر دقة وضبطا، ومراجعة عدد من المصطلحات النصية وفق ذلك؛ مثل: نحو الجملة، ونحو النص، والتقريب بين النظريات النصية والمنجز اللغوي العربي في عدد من المسائل.

الخلاصة: توصي الدراسة بمراجعة مفاهيم عدد من المصطلحات والمفاهيم النصية وطبيعة علاقتها بالعربية، والاستفادة من الموضوعات المستحدثة في اللسانيات النصية، وذلك بالاستناد إلى قواعد العربية وثوابتها الأصيلة.

الكلمات الدالة: نحو النص، تحليل الخطاب، اللسانيات النصية، المنجز اللغوي العربي، اللغة العربية.

Abstract:

Objectives: The Text Grammar Theory is one of the prominent theories in linguistic studies. It has been put forward by a number of linguists in the West, the most notability among them are Hasan, Halliday, and Van Dijk. This theory found its way into Arabic in the 1980s, and many studies have been written around it, but most of them were in the applied side. The study of the term "text grammar" and its related terms, with respect to their concept and theoretical foundations, have not received sufficient study. Hence this research came to study this aspect of the term, as it aims to explain the origins of the term “text grammar”, its concept, the stages of its development ,its related terms, and its relationship to the Arabic linguistic achievement.

Methodology: The research used the historical method to trace the origins and history of terms, and the analytical method to analyze the concepts and meanings of terms.

Results: Highlighting the benefit of using the approach that introduces the concept when translating linguistic terms in order to achieve accurate results, and reviewing on its basis a number of text terms and their consequences, such as: sentence grammar and text grammar. It also bring linguistic theories and Arabic linguistic achievement closer together on a number of issues.

Conclusion: The study recommends reviewing a number of textual terms and concepts and their relationship to Arabic, And benefiting from emerging topics in textual linguistics based on the grammars of Arabic and its authentic constants.

Keywords: text grammar, discourse analysis, textual linguistics, Arabic linguistic achievement, Arabic language.

المقدمة

من المسائل التي توقف أمامها طائفة من الدارسين المحدثين علاقة المنجز اللغوي العربي بنحو النص، ونحو النص حقل لساني ظهر في منتصف القرن العشرين، ويهدف إلى دراسة النص ووسائل التماسك التي تبقيه مترابطا، وذلك في مقابل نحو الجملة الذي لم يعبأ كثيرا بهذه الوسائل، وقد حقّق نحو النص نجاحا أدّى به لأن يحلّ محلّ النماذج اللسانية التي سبقته عدا ما قام منها بالاعتراف به وإدماجه.

ومن نتائج ذلك؛ أن اتّجه فريق من الدارسين العرب إلى الحديث عن نحو النص وعلاقته بالمنجز اللغوي العربي، وصلته بأعمال العلماء العرب كسيبويه وعبد القاهر الجرجاني، ولكنّ غالبية هذه الدراسات تناولت نحو النص من الناحية التطبيقية باحثة عن مدى إمكانية تطبيق قواعده على العربية، ولم يقف هذا البحث على دراسة سعت إلى تحليل هذا المصطلح من حيث مفهومه الخاص، وتاريخه، ودلالاته، وطبيعة صلته بالعربية على نحو تفصيلي ودقيق، فرأى البحث أن يدرس هذا المصطلح وأن يقوم بتحليله لأجل بيان ذلك، فهذا البحث من الأبحاث التي تسعى إلى دراسة التأسيس النظري لعدد من المصطلحات اللسانية المتداولة من حيث المفهوم والعلاقة بالعربية[1]، وأحسب أنه الأول من نوعه في الحقل النّصي، وأما دراسته لمصطلح نحو النص؛ فستجري من خلال ثلاثة مباحث:

الأول بعنوان: (نحو النص المفهوم والمصطلح) ويقوم بتحليل المصطلح من حيث مفهومه ومعناه في مصادره الأصلية، وأما الثاني فهو بعنوان: (النحو العربي ونحو النص) ويدرس علاقة النحو العربي بنحو النص، وأما المبحث الثالث والأخير؛ فهو بعنوان: (أثر النحو العربي والبلاغة العربية في نشأة الدراسات النّصية) ويبحث تاريخ نشأة الدراسات النّصية في العربيّة، ودور النحو والبلاغة العربيّة في ذلك، وحرص البحث على دعم تحليلاته المختلفة بالأمثلة والشواهد والرسوم البيانية المناسبة.

١. نحو النص؛ المفهوم والمصطلح

الإشكالية الأولى التي تواجه القارئ لمصطلح (نحو النص) هي إضافة لفظ (نحو) إلى (النص) فكلمة "نحو" تخلو من أداة التعريف؛ ولذا فإنها تكتسب التعريف والتحديد مما تُضاف إليه، والأمر نفسه ينطبق على الأصل الإنجليزي: Grammar of the text الذي هو أسلوب إضافة تعريفي أيضا، وهو ما يعني أن هذا المصطلح يشير إلى حضور (نحو) خاص للنصوص، و(نحو) آخر لغير النصوص، فما الشيء الآخر المغاير للنص، ويمكن أن يُعنى به النحو؟

يُنظر إلى (النص) –في عدد من الدراسات المعاصرة– كنمط من أنماط اللغة تُوصف بأنها الأكبر حجما والأتمّ دلالة مما يعني أن النمط المغاير الذي قد يتناوله النحو هو أقلّ حجماً ودلالة، وهنا تثب أسماء أشكال لغوية متعددة: جملة، شبه جملة، كلمة، مجموعة جمل، فقرة؛ ونحو ذلك، فكل هذه الأنماط هي أصغر حجما، لكن هل هي –حقاً– أقلُّ دلالة؟

فلننظر في الأمثلة الآتية:

١- **قرأَ**. جوابا عن: أ كتب مالكٌ أم قرأ؟

٢- **مالكٌ**. جوابا عن: من قرأ؟

٣- **قرأَ مالكٌ الكتابَ**. جوابا عن: ماذا قرأ مالكٌ؟

٤- **قرأَ مالكٌ الكتابَ مع أخيهِ**. جوابا عن: مع من قرأ مالكٌ الكتاب؟

٥- **لخّصَ مالكٌ في الصفِّ كتاباً يحكي تاريخ الأحساءِ، وأهم ما تمتاز به**. جوابا عن ما هي مشاركة مالك في الصف؟

والجواب الأول؛ هو الأقلّ حجماً، وهو أقلّ دلالة لو كان السؤال: ماذا قرأ مالك؟ أما والسؤال: أَكتبَ مالك أم قرأ؟ فإن الإجابة التي وردت كافية ووافية دلاليا، وينطبق الأمر نفسه على الإجابة الثانية والثالثة والرابعة، فكل هذه الإجابات مكتملة دلاليا لأن

السؤال إنما كان عن الفاعل، والمفعول، والمفعول معه تعاقبيا، وأما العبارة الأخيرة فهي تتناول مجموعة من الجمل، الوافية دلاليا لبيان معطيات مضمون المشاركة الصّفية، ولو أنّ العبارة عرضت جملا أقلّ لعُدّت ناقصة دلاليا.

وهكذا؛ فإن الأقوال السابقة طالت أم قصرت وافية دلاليا، مما يشير إلى أن الأشكال اللغوية من حولنا لا يُحكم على صحتها اللغوية من حيث حجمها، وإنما من حيث استيفاء شرطها الدلالي، وفقا لحيثيات مقام معيّن، واستيفاء هذا الشرط يُفترض أن يؤهّلها لتحصيل الأحكام النحوية بالطريقة نفسها التي تؤهّل النصوص الأكبر حجما لتحصيل الأحكام النحوية.

وإن كان البحث قد وصل بذلك إلى أن الكلام يمكن أن يكون متساويا من حيث القيمة الدلالية، وإن تباين حجمه وتنوّعت أنماطه، وأنه يمكن –بناء على ذلك– أن يخضع لنمط تحليلي نحوي واحد؛ فإن عددا من نحويي النص من الغربيين –ويشاركهم عدد من الدارسين العرب[٢]– وصلوا إلى أن النحو ينقسم إلى قسمين: نحو الجملة ونحو النص، فما السبب الذي دعا هؤلاء الدارسين إلى هذه التفرقة بين الجملة والنص رغم اشتراكهما في الكفاية الدلالية؟

إن إجابة هذا السؤال تستلزم العودة للمعطيات التاريخية واللغوية التي أحاطت بنشأة هذين المصطلحين قبل الحكم على مدى تشابههما أو اختلافهما، ومدى الحاجة إليهما: نحو الجملة ونحو النص.

ففي أول انعطافة إلى اللغة المعاصرة وقواعدها على يد سوسير (١٩١٦م) كانت الأشكال اللغوية الملفوظة تقتصر على تناول جمل معزولة عن دلالتها وسياقها بأثر من القواعد اللاتينية التقليدية، واستمر الأمر كذلك إلى أن كتب هاريس (١٩٥٢م) مقالته (تحليل الخطاب) التي لفت النظر فيها إلى أن اللسانيات تفتقر إلى كم من المعلومات المفيدة عن القواعد المنظمة للغة، لاقتصارها في دراستها اللغوية على الجملة، وأن تناول الكلام Speech في إطار أوسع سيؤدي إلى الكشف عن القواعد

الشاملة المنظمة للكلام الإنساني[٣].

وهذه المقالة وإن لم تلقَ صدى واسعا في بلدها الأم، فإنها تركت أثرا كبيرا في أوروبا وعلى الأخص المملكة المتحدة وهولندا وألمانيا، وأخذت الأوراق العلمية تدعو لاستبدال نحو النص بنحو الجملة، وطفِقت تحلّل نصوصاً متنوعة لأجل الوصول إلى معلومات وحقائق عن الأنماط النحوية التي تشكل النصوص، ومن ورائها اللغة ككل[٤].

ثم أخذت الدراسات منحى خطيرا؛ إذ ظهرت أعمال صوّرت نحو الجملة ونحو النص كضدّين متعارضين لا يفوز أحدهما إلا على حساب الآخر، وأخذ بعض أصحابها يدافعون عن الجملة وبعضهم الآخر عن النص، وانتهى الصراع بفوز الفريق الأخير الذي كانت أعداده تزداد يوما بعد يوم، ولم يبقَ مع الأول سوى أذيال البنيويين والتوليديين[٥].

وعند العودة إلى مقالة هاريس التي أسّست لنحو النص عام ١٩٥٢م؛ نلقى عددا من المصطلحات التي يعيننا إيضاحها على الإحاطة بجوانب القضية وفهمها؛ وهي: Text (نص)، وDiscourse (خطاب)، وSpeech (الكلام)، وSentence (الجملة)[٦].

وتعود كلمة **Text أي (نص)** إلى الفرنسية القديمة حيث تعني: كلمات أي شيء مكتوب، وهي تعني في الفرنسية واللاتينية: الكتاب المقدس، ثم أصبحت تدل في اللاتينية المتأخرة على: محتوى أو حساب مكتوب، وهي تعني كذلك: النسج والضم والتنسيق، ثم بتأثير المجاز والاستعمال صار (النص المكتوب جيدا) يُسمّى: (نسجا Text)[٧].

واستمرّ المعنى الأخير إلى وقتنا الحاضر فكلمة Text في معجم أكسفورد للغويات الإنجليزية؛ هو: النص المكتوب[٨] والمشبّه في أصله بالنسج، وأما كلمة

خطاب Discourse فتعني النسيج اللغوي المتفوّه به خاصة[٩].

فلم تكن كلمة نص وخطاب يصلحان للتعبير بمفردهما عن مظاهر التعبير الشفوي والكتابي معاً، ولذلك كان هاريس وغالبية اللسانيين في مراحل نحو النص الأولى يراوحون بين لفظتي النص والخطاب في حديثهم ليشملوا بهما كل أنواع الكلام المقروء والمكتوب.

وبالإضافة إلى هذين المصطلحين؛ استعمل هاريس لفظة أخرى للدلالة على النسيج اللغوي؛ هي: **(الكلام) speech** التي تدلّ في أصلها اللغوي –في الإنجليزية– على (المتفوّه به)؛ ولذا فإنه أوضح في مقالته أنه يقصد بها المكتوب أيضاً، وذلك على غرار ما حصل مع لفظتي (الخطاب، والنص) اللتين بيّن أنه يقصد بهما النصوص المكتوبة والمرويّة[١٠].

وفيما عدا هذه الزاوية التي نظر منها هاريس إلى الخطاب والنص والكلام– أي كون النص مكتوبا أو متفوّهاً به؛ فإنه لم يكن ثمة فصل آخر حقيقي بين هذه المصطلحات الثلاثة إذ ساوى بينها في الاستعمال[١١].

وأما **الجملة Sentence** التي وردت في حديث هاريس؛ فقد عَنَى بها الجملة التقليدية في القواعد اللاتينية والمتضمّنة للموضوع والمحمول، ويعرّفها معجم القواعد الإنجليزية بقوله:

"أكبر وحدة لبنية اللغة عالجتها القواعد التقليدية؛ هي المتضمّنة للموضوع والمحمول، وهي التي تبدأ بحرف كبير وتُختتم بنقطة"[١٢].

وهذا المفهوم للجملة ينطبق كذلك على المقصود بالجملة في اللسانيات الوصفية، فمن المتعارف عليه في اللسانيات الغربية أنه لم يحدث تغيير يُذكر في طول البنية اللغوية التحليلية منذ القواعد التقليدية إلى قيام نحو النص.

وإذا كان كذلك؛ فإنه يمكن أن يكون هاريس ولسانيو تلك الفترة أرادوا بالجملة ذاك

الشكل اللاتيني التقليدي الذي لا يتجاوز المسند والمسند إليه، وقصدوا بالنّص الأشكال الأكبر حجما التي تشتمل على جمل متعددة مترابطة نحويا ودلاليا في موضوع معين.

ولكنّ القضية لم تكن في الجملة أو النص من حيث الحجم، وإنما في طريقة تناول كلٍّ منهما، وفي ورقة هاريس ١٩٥٢م ما يبرهن على ذلك؛ فهو لم ينتقد النصوص النحوية التقليدية من حيث حجمها، وإنما من حيث نهجها؛ فنهج تناول الوصفيين للغة ومن سبقهم تسبّب في عقبتين أدّتا إلى قصور كبير؛ وهما:

أ-عزل اللغة عن سياقها الاجتماعي والثقافي.

ب- عزل الجملة عن الارتباط بالجمل الأخرى.

والعقبة الأولى امتدّ تأثيرها إلى فروع اللغة كافّة، ومنها علم الأسلوب؛ إذ أوحت إليه أن يدرس المركّبات في معانيها الجزئية أي عناصرها الأوّلية وألفاظها دون معانيها العامة، ولو لم يقم علم الأسلوب بهذا لكان وصل- باكرا- إلى أن (كيف أنت؟) يكون في بعض السياقات تحية لا سؤالا[١٣].

وألقت العقبة الثانية بظلالها على الأطروحات اللسانية -آنذاك- كافة، ويشير هاريس -في هذا السياق- إلى أن وقوف اللسانيات الوصفية عند حدود الجملة لم يكن لأجل حدود واضحة فرضتها الدراسات اللغوية عامة والوصفية خاصة، فليس في أسس النظرية الوصفية تصريح برفض دراسة حجم لغوي معيّن، ولكن لمّا كانت كل النتائج المطلوبة حينذاك تكمن في امتداد لغوي قصير نسبيا أي نسيج لغوي محدود هو ذاك الذي يُسمى بالجملة Sentence؛ فإنه اكتُفي بدراسة اللغة ضمن هذه الحدود، ولم يبدُ هذا عقبة في حينها لأنه لم يمنع كتابة قواعد ملائمة لبنية الجملة تُمكّن المتكلم -عند احتذائها- من صياغة جملة قاعدية تعطي النتيجة المتوخاة[١٤]، لكنها مسألة خطيرة -بالفعل- لأن الاقتصار على دراسة الجملة يُنشئ قصورا لغويا فلا نهتدي إلى علاقة الجمل بعضها ببعض في الكلام المتصل المكتوب أو الشفوي، وسماتها وخصائصها

اللغوية، فالوصف الدقيق للغة لا يقع في الكلمات أو الجمل الضائعة، وإنما في الخطاب المترابط المؤلف من كلمة واحدة وحتى عشرة مجلدات، وأما خليط الجمل العشوائي فيعلق هاريس ساخرا: إنه لا يفيد إلا في التدقيق على القواعد الوصفية، ولا يعطي إلا معلومات محدودة عن اللغة، وأما جمل الكلام المترابطة والمتتابعة؛ فهي ما تشكّل تربة خصبة لعمل اللسانيات الوصفية، ولعمل اللسانيات التوزيعية أيضا(١٥).

ثم أتى هاريس بعدد من العبارات المتفاوتة في طولها مطلقا عليها جميعا اسم (النص)، فجاء أولا بعبارة مكوّنة من سطر ونصف؛ وترجمتها: "نقع –دائما– في مشكلات متعددة؛ عندما نستعد للتدفئة، ولكن عليك أن تكون جاهزا عند قدوم أولى موجات الصقيع"(١٦).

وعلّق على النص السابق موضحا: بأن الجزء الأول من النص (انظر ما تحته خط قبل الفاصلة)، يكافئ ما بعده (انظر ما تحته خط بعد الفاصلة)، وبيّن بأن فكرة التكافؤ بين جزأي النص لا تعني المساواة في المعنى، وإنما قيام علاقة بينهما تقضي بارتباطهما معاً في سلسلة لغوية واحدة، ونوّه بأنّ دراسة هذا النوع من العلاقات يمكنه أن يكشف المزيد عن بنية النص(١٧).

ثم أتى هاريس بنصّ آخر عبارة عن إعلان مكوّن من ستة أسطر، بحث فيه ظاهرة التكافؤ أو تعيين الجمل المتكافئة وهي ظاهرة لم تُبحث في (نحو الجملة) سابقا، ويمكن تعريف ظاهرة التكافؤ –بناء على ما ذكره– بأنها: الجمل التي يرتبط بعضها ببعض برابطة من الروابط التي تجعلها تبدو وكأنها جملة واحدة كأن ترتبط بعطف النسق، أو الإحالة بالضمير، أو الاستبدال، أو الحذف، أو الترادف، أو التكرار، وجاء حديث هاريس عن هذه الروابط مقتضبا محيلا تفاصيلها وقوانينها إلى القواعد اللغوية Grammar(١٨)، ومن هنا جاءت تسمية هذا النهج بـ (نحو النص) في عدد من الدراسات اللسانية لاعتماده على القواعد إلى حد بعيد.

ثم أشار هاريس إلى ثلاثة أمور تستدعي الانتباه:

الأمر الأول؛ تصريحه بأنه لن يغوص في معاني الصيغ الصرفية في الفرق مثلا بين (أنت) و(هو) كإحالتين إلى ذات الشيء في النص الواحد، وذلك لأن منهجه لا يهتم بمعاني الصيغ الصرفية[١٩].

والأمر الثاني؛ إخباره بأن النصوص لا تتطلب السياق الخارجي لتفسيرها، وأن خير طريقة لتحليل النصوص، هي وضع الأجزاء المترابطة في سلسلة واحدة بحيث تتميّز أجزاؤها عن طريق الوقفات القصيرة التي تقع بينها في الكلام، ويعني بذلك: أن يُوضع كل جزء منها في فاصلة إملائية مستقلّة عن الأخرى.

وأضاف أن تحليل النصوص باستعمال القواعد اللغوية يعين على تمييز الأجزاء اللغوية التي تنتمي إلى سلسلة واحدة[٢٠]، وعلى تحديد الجمل المتصل بعضها ببعض وذلك دون الحاجة إلى معرفة معناها[٢١].

وأما الأمر الثالث؛ فهو إقرار هاريس في نهاية مقالته –بعد أن أتى بنصوص متعددة عدد لا بأس به منها لم يتجاوز نصف سطر، ونص واحد بلغ ستة أسطر– أن الإتيان بأمثلة لغوية مجتزأة وميسّرة وموجزة أمر لا بدّ منه لإظهار النتائج المطلوبة بيسر، فهذا الحقل–أي نحو النص– واسع[٢٢].

والأمور الثلاثة السابقة تشير إلى أن حدود الجملة لم تكن واضحة تماما عند هاريس؛ فهو يرى أن تحديد الجملة يكون عن طريق ملاحظة الوقفات القصيرة في الكلام دون الرجوع إلى معاني الجمل والنصوص، وهو ما يذكّر بالبنيوية التي تغفل المعاني وتعتني بالأشكال.

وهذه الإشارات تدلّ أيضا على أن نهج دراسة النصوص كان –حتى ذلك الحين– يغفل المعاني والسياق، وعلاقة الجملة بما يليها تأثرا بالنظريات البارزة –حينذاك– كالوصفية والتوزيعية والتحويلية[٢٣].

وبناء على ما سبق يكون هاريس أتى بنحو النص لسبب هو أن التحليل النحوي

–حينذاك– لم يتجاوز حدود الجملة البسيطة المكوّنة من موضوع ومحمول[٢٤](ما يقابل المسند إليه والمسند في العربية)، وهو ما لا يمكِّن الدارس من إدراك الخصائص النحوية للجمل المتكافئة المنتمية لسلسلة واحدة (أي التي تقابل في العربية الجمل التابعة كالمعطوفة وغيرها).

ويؤيد هذا ما تذكره المعاجم والمؤلفات الغربية المختلفة من أن سبب نشأة نحو النص هو التغلب على مشكلات النظريات اللسانية السابقة وأهمها عدم تجاوز قواعدها النحوية إطار الجملة البسيطة[٢٥].

فلم يأت هاريس بنحو النص ليعني به الأسطر الطويلة، والكلمات التي لا نهاية لها، والفقرات المتعددة، والنصوص المطوّلة. ولا يختلف مفهوم النص وحدوده لدى هاريس عنه لدى رقية حسن وهاليدي اللذين سعيا إلى تطبيق منهج هاريس على النصوص المختلفة فكان النص المستقى من مصادر متنوعة يتراوح –في تطبيقاتهما– بين شبه الجملة والفقرة، وعلى غرار هاريس؛ لم يبحث الكاتبان في علاقة النصوص بالسياقات المحيطة، واكتفيا بالإشارة إلى روابطها الشكلية ومعانيها التركيبية، مستعينين في ذلك بالقواعد اللاتينية التقليدية، وبعض التعليقات الشخصية الدلالية والتركيبية الموجزة والمتناثرة.

وأما الإضافة الأساس التي قدّماها؛ فهي إعادة تصنيف عدد من العناصر التركيبية، فالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأل التعريف وألفاظ المقارنة معروفة في النحو اللاتيني التقليدي ولكنها لم تكن قط في خانة واحدة، فأدرجها الكاتبان في خانة واحدة باسم (الإحالة) وقصدا بها: الأسماء التي تُستعمل في الإشارة إلى شيء سابق في النص لأجل تعريفه أو تخصيصه[٢٦].

وأما فان دايك الذي أخذ بمنهج هاريس وإضافات رقية حسن وهاليدي فلم يكن مفهومه للنص مختلفا كذلك، فقد رأى –أيضا– أن النص يتكون من جملة إسنادية فما هو أكثر، ولكنه أضاف عنصر السياق قسيما في الحكم على مدى وضوح النص

وترابطه مقدّما عددا من الملاحظات الدلالية والتداولية التي طوّرت من التحليل النّصي، وفهم النصوص[٢٧].

وفي ظل التطوّرات التي مرّ بها نحو النّص، وإضافة العنصر التداولي إليه بفضل أعمال فان دايك وجورج يول؛ أصبح مصطلح (الخطاب) –المصطلح المستعمل لدى هذين الكاتبين– ذا ميزة تميّزه عن مصطلح (النص) في تلك الآونة؛ ألا وهي اقترانه بالمعنى التواصلي[٢٨] مما عزّز تصدّره عناوين جلّ الدراسات النصية التالية.

ورغم أنه كان في ذهن هاريس ١٩٥٢م تخصيص نحو النص لدراسة الظواهر النحوية عامة؛ فإن الدراسات التي تلت أخذت شيئا فشيئا تنحرف عن هذا الاتجاه، ووسط كل التطورات النصية المتلاحقة التي اتخذت شكل الصراع أحيانا؛ أُهملت الغاية الأولى من نشأة نحو النص، وهي إيجاد نحو شامل ودقيق للغة، وكان أول ذلك عند تغيّر اسم هذا الحقل إلى (تحليل الخطاب)، وانشغاله بفهم الجوانب المقامية وإحكامها، ولما هيمنت الأسلوبية ومظاهرها وعمّ ميلها إلى تحليل الدوافع الاجتماعية والسياسية والثقافية النصوص المختلفة باسم "تحليل الخطاب النقدي"؛ بدا كأن الغاية النحوية التي كانت السبب في نشأة نحو النص صارت أثرا بعد عين؛ يقول دي بوجراند ودرسلر: "ما ينبغي أن يهمّ تحليل النصوص هو الخصائص المتكررة والاستراتيجيات والدوافع والاختيارات وليس القوانين والقواعد"[٢٩]، مما يشير إلى انصراف حقل النّص عن الغاية التي أُنشئ لأجلها وهي بحث نحو النصوص ووضع قواعد نحوية جديدة، وهو ما عناه صبحي الفقي بقوله إن: "نحويات النص Grammars of the text لم يكتمل تطويرها بعد"[٣٠].

٤. النحو العربي ونحو النص

يدرس هذا المبحث صلة نحو النص بالنحو العربي عن طريق بحث علاقة النحو العربي بنحو الجملة وعلاقته بنحو النص، وذلك بهدف إدراك طبيعة هذه العلاقة وانعكاساتها في الدرس اللساني المعاصر؛ وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

أ- النحو العربي ونحو الجملة

لقد أعدى النزاع بين نحو الجملة ونحو النص عددا من الدارسين الذين طفقوا يكتبون عن نحو الجملة ونحو النص، ويقيمون بينهما ذات الخصومة، ثم ينسبون الأول منهما إلى النحو العربي؛ إذ يقول أحدهم:

"ثمة إذن نمطان من النحو؛ أما أولهما فنشير إليه في العنوان بمصطلح نحو الجملة وإليه ينتمي النحو العربي بصورته المعروفة، ونحو الجملة هو طراز من التحليل النحوي يقيد معالجته بحدود الجملة، أو القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ويرى فيها أكبر وحدة لغوية يطمح إلى تحليلها وتقعيدها"[٣١].

حيث يربط الكاتب -في النص السابق- بين نحو الجملة والنحو العربي مبيّنا أن النحو العربي لم يتجاوز حدود الجملة التي يحسن السكوت عليها، أي أنه لم يفسّر ما هو أبعد من المسند والمسند إليه مع الفضلة، ولم يبحث الجمل التوابع بأنواعها وإعرابها وعلاقتها بالجمل الأخرى، ولم ينظر في الجمل الاستئنافية ومكوناتها وارتباطها بغيرها من الجمل، ولم يحلل علاقة الكلام بأطراف الخطاب والمقام ككل، أي أنه رسم حدوده على غرار ما وصف به هاريس ١٩٥٢م مشكلات اللسانيات الوصفية، وما سبقها من القواعد اللاتينية التقليدية، ومن البيّن أن ذلك كله لم يحدث.

و مع ذلك فإن الوقوف على الأسباب التي سوّغت للكاتب ومن تبعه[٣٢] تصوّر شيء من هذا لا يخلو من فائدة، ويمكن إيجاز أهمها في عاملين:

أولا؛ ما تكرّره بعض المصادر الغربية كهاليدي ورقية حسن ١٩٧٦م، من أن النص "ليس مكونا من جمل"[٣٣] مما أفضى ببعض الدارسين العرب إلى تصوّر أن النص أمر مغاير لما عرفوه في نحوهم، ووضع هذا القول في سياقه المناسب يعين على تحديد معناه، فما أراد الكاتبان توضيحه بهذه العبارة هو أن معالجة نحو النص لا ينبغي أن تؤدي إلى تحليل النصوص بالطريقة نفسها التي يتبعها نحو الجملة بمعنى

أن يُقال في تحليل الجملة الأولى إنها تتكوّن من: فعل وفاعل ومفعول ونحو ذلك، ثم يقال في الجملة الثانية الشيء نفسه دون الحديث عن الرابط الذي ربطهما معا، وطبيعة علاقة الثانية بالأولى.

وأما القيام بتطبيق تقنيات نحو الجملة على الجمل الأخرى كأن تنقسم الجملة إلى فعل وفاعل ومفعول وما إلى ذلك فإن جلّ الدارسين النّصيين الغربيين يستعملون تقنيات نحو الجملة في تحليل النصوص المختلفة في الحقل النصي؛ إذ لا مفرّ من استعمالها.

ثانيا؛ اضطراب منهج البحث لدى عدد من الدارسين النصيين حيث يبدأ هذا المنهج بتتبع جذور المصطلح الوافد عربيّا ثم يبحث أصوله ومعناه في المعاجم الغربية، ويُختم البحث –على إثر ذلك– بعبارة من مثل: "النص مفهوما ومصطلحا يُعدّ غريبًا عن الدراسات النّحوية العربيّة والغربيّة قديمها وحديثها، ولم يظهر إلّا في اللسانيات الحديثة التي ظهرت بعد العقد السادس من القرن العشرين"(٣٤).

ورغم أن هؤلاء الدارسين يقومون بتحليل النصوص من خلال موضوعات معروفة لهم في النّحو العربي كعود الضمير والاسم الموصول والمعرّف بأل وغير ذلك؛ فإنهم لم يفطنوا إلى هذا لأن المنهج الذي اتبعوه أدّى بهم إلى الاصطدام باللفظ المترجم أولا، وعندما حاولوا مقابلة هذا الأخير بحصيلتهم المعرفية العربية لم يجدوا ما أرادوا، ولو أنهم قابلوا ما لديهم بمفهومه فيها؛ لوصلوا إلى شبهه البالغ بمصطلح معروف لهم في نحوهم، وهو (الكلام)؛ بل إن مصطلح (الكلام) في العربية يمتاز بدقته في التعبير عن المفهوم الذي تتطلع إليه اللسانيات النصية، ففي المفهوم النحوي العربي يتناول مصطلح (الكلام) المدوّن، والمرويّ، والمرتبط بمقامه، وبالمكوّنات اللغوية جميعها، في حين ارتبط (النص) –عند نشأته– بالنصوص المكتوبة، والمفصولة عن مقامها، وهو ما دعا عددا من اللسانيين الغربيين إلى استبداله لاحقا، أو الدمج بينه وبين (الخطاب) في كل حين.

الشكل ١: نموذج (أ) لدراسة المصطلحات الوافدة

الشكل ٢: نموذج (ب) لدراسة المصطلحات الوافدة

ويبيّن الشكلان ١ و٢؛ خط سير دراسة المصطلحات اللسانية عامّة في عدد من الدراسات النّصية حيث ينطلق قسم منها من اللفظ وصولا إلى المفهوم، وأما القسم الآخر؛ فيبدأ من المفهوم وصولا إلى اللفظ العربي المقابل له، والنتيجة؛ أن المنهج الأول لا يقدر على أن يقدم أكثر من ترجمة حرفية للمصطلح الوافد، مما لا يعين على إدراك معنى اللفظ ومقابله الدقيق في العربية، وطبيعة علاقته بالخزينة المعرفية العربية، وذلك على خلاف المنهج الثاني الذي يقدم البداية الصحيحة والمثلى لدراسة المصطلحات العلمية، وإدراك علاقتها بالنتاج المعرفي المحلي لكل أمة من الأمم.

ويُعدّ مصطلح (الكلام) للتعبير عن النص من المصطلحات المتداولة بكثرة في المؤلفات النحوية واللغويّة العربية، فهو يتيح التعبير عن مختلف أشكال القول من الجهات الصوتية والتركيبية والصرفية والمعجمية والدلالية والتداولية، ويعرّف سيبويه الكلام: بأنه ما يستغني بالسكوت[٣٥]، ويعرّفه ابن فارس بقوله:

"كلم: الكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يدل على نطق مفهم، والآخر على جراح، فالأول الكلام. تقول كلمته أكلمه تكليما، وهو كليمي إذا كلمك أو كلمته، ثم يتسعون فيسمون اللفظة الواحدة المفهمة كلمة، والقصة كلمة، والقصيدة بطولها كلمة، ويجمعون الكلمة كلمات وكَلِما. قال تعالى: يحرفون الكلم عن مواضعه"[٣٦].

ومن خلال قولي سيبويه وابن فارس يتضح أن مصطلح (الكلام) استُعمل للدلالة

على القول التام المفهم سواء كان قليلا أو كثيرا، وشفويا أو مكتوبا، ما يجعله مرادفا لمفهوم واستعمال النص.

وينطبق المعنى نفسه على كلمة (كَلِم)؛ ومما يدلّ على ذلك ما ورد في تفسير ابن جرير الطبري للآية التي أوردها ابن فارس قبل قليل: "الكلم جماع كلمة، وكان مجاهد يقول عُني بالكلم التوراة"[٣٧].

وقد تدل لفظة (كلمة) على النص الواحد بتمامه؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾[٣٨] ويقول الطبري في تفسيرها: "قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: وكملت "كلمة ربك" يعني القرآن؛ سماه كلمة، كما تقول العرب للقصيدة من الشعر يقولها الشاعر: هذه كلمة فلان"[٣٩]، وأشار الجاحظ –عدة مرات– إلى القصيدة التامة بلفظة كلمة[٤٠].

وجملة الأمر؛ أن في المنجز اللغوي العربي مصطلحات عدة مرادفة لمفهوم (النص) فـ (كلمة) و(كلِم) تدلان على النص الواحد التام، وأما (الكَلام) فيمكن أن يرادف مفهوم السورة التامة، ويمكن أن يعني ما هو أقل من ذلك، فهو المعني إذًا بكلمة (نص) عند إطلاقها(انظر الشكل ٣)، وقد استُعملت هذه المصطلحات النّصية: الكلمة والكلم والكلام في القرآن والشعر والنثر على حد سواء.

الشكل ٣: العلاقة بين الكلمة، والكلم، والكلام في معجم مقاييس اللغة مرتبة من الخاص إلى العام.

ولمّا تطورت هذه المصطلحات مع امتداد الزمن وكثر استعمالها، طغت شهرتها وفق التعريف النحوي لها[٤١]، وما يهمّنا معرفته هنا هو أن المعاني اللغوية لهذه المصطلحات (كلمة، كلم، كلام) لا يبدو أنه جرى تشغيلها أو إعادة تشغيلها وَفق الحاجة في اللسانيات النّصية العربية.

ومن المرادفات العربية لكلمة نص (الخطاب)؛ وورد في كتاب شرح الجمل لعبد القاهر: "ومعاني الكلم المفردة تكون معلومة للمخاطب؛ كما تكون معلومة للمتكلم، لأن من شرط المتخاطبين أن يكون العلم بمعاني أوضاع اللغة، التي يكلم بها الرجل صاحبه، مشتركا بينهما وإلا لم يكن هناك خطاب"[٤٢]، ومن المرادفات العربية كذلك: (القول) و(الحديث)، و(النظم)[٤٣]، ومنها الإشارة إلى النص باسمه الأدبي نحو القول: هذا الشعر، أو هذه الأقصوصة، أو المقامة أو المقطوعة أو الرسالة.. الخ.

وأما لفظة (نص) بحد ذاتها؛ فقد وُجدت في العربية للدلالة على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية[٤٤]، مثلما انحصر مقابلها Text في اللسانيات الغربية في النصوص المقدسة أيضا[٤٥]، وهما تعنيان –اليوم– طائفة أوسع من الأشكال اللغوية، ولكنّ النّص وُجد مفهومه –من قبل– في العربية تاما غير منقوص في هيئة مصطلحات ومرادفات عديدة.

ب– النحو العربي ونحو النص

يتفق النحو العربي واللسانيات النصية عامّة في ربطهما النصوص بالنواحي المعجمية والتركيبية والصرفية والصوتية والدلالية والتداولية، وفي عنايتهما بالعلاقات القائمة بين الجمل، فدرس النحو العربي الجملة وعلاقتها بما قبلها وما بعدها وما تتضمنه من أحرف ومفردات؛ نحو: دراسته أدوات العطف التي تربط بين الجمل

وأنواعها، والجمل التابعة وخصائصها، وكان هاريس قد تحدث عن عدد من أنواع الجمل التابعة، وجمعها في خانة واحدة مسمّيا إياها بـ (المتعادلات) equivalents وهذا المصطلح يبدو أقلّ وضوحا ودلالة على حال هذه الجمل ووظيفتها من المصطلح الذي وُضع لها في العربية، وقد تدارك سيمون دايك –ذلك– لاحقا وأسماها بالتوابع satellite.

ولم تفتْ النحو العربي التفرقة التي أقامتها نظرية رقية حسن وهاليدي بين الجمل المرتبطة بأدوات الربط على سبيل العطف، وتلك المرتبطة بها على سبيل الاستئناف، بل هي عنده أكثر مادة وأوسع محتوى من حيث كثرة التفاريع والتقاسيم ووفرة المصطلحات وتحديد المفاهيم(٤٦).

ودرس النحو العربي كذلك الأسماء التي أدرجاها في قسم (الإحالة) Reference كالضمائر وأسماء الإشارة والمعرف بأل والأسماء الموصولة، وبيّن ما فيها من خصائص إحالية وربط وتعريف وبيان، ومن الأمثلة على ذلك قول ابن يعيش في الاسم الموصول:

"وقد ذكرنا أن الذي إذا تمّ بصلته كان اسما مفردا كزيد وعمرو لا يفيد إلا بضم جزء آخر إليه؛ فإذا قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء فالمراد ألحق الكلام الذي، أو الألف واللام، واجعلهما في موضع مبتدأ، وانزع ذلك الاسم من مكانه الذي كان فيه، وضع موضعه ضميرا يقوم مقامه يكون راجعا إلى الذي"(٤٧).

ففي قول ابن يعيش السابق شرح دقيق لمبدأ الإحالة في الأسماء الموصولة، فالاسم الموصول يحيل إلى الاسم العلم الذي حلّ محله، ويدلّنا على ذلك مطابقته له في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، وأما الذي يخفف الإبهام الحاصل في الاسم الموصول ويجعله قادرا على الإفادة؛ فهو اتصاله بجملة تفسّره وتشتمل على ضمير يطابق الاسم الموصول ويعود إليه.

وإن لم يجمع النّحو العربي هذه الأنواع ودلالاتها باسم (الإحالة) فإنه جمعها بمصطلح أكثر دقة هو (المعارف) الذي يختلف عن المصطلح السابق بزيادته نوعين آخرين؛ هما: العَلم والمضاف إلى معرفة؛ فقول: (جواثى متنزّه جميل)، أو (متنزه بلدتِنا جميل)، هو كالقول: (هذا متنزّه جميل) فهذان الأسلوبان التعريفيّان يحيلان –أيضا– إلى المقصود –على نحو ما يفعل اسم الإشارة– فيعرّفانه ويخصّصانه ممّا يؤدي إلى ترابط الفكرة، ومن ثم تماسك النص.

وقلّما التفت الدارسون النصيّون إلى أن قسم (الإحالة) لدى رقية حسن، أُريدَ به أن يرادف قسم (المعارف) في العربية، وأن بينهما من أوجه الشبه ما يجعل الأول مقابلا للثاني، ففي كتابات أولئك الدارسين ما يشير إلى عدم إدراك وحدة الأساس التي تقوم عليها كلتا المجموعتين؛ حيث يقول أحدهم:

"ومراعاة النصية تجعلنا نتجاوز النمط القديم الذي تناول به أسلافنا قضية الإحالة في أثناء حديثهم عن مرجع الضمير ومفسره... لذا صرفت وجهتي إلى الحديث عن دور تلك الأدوات والعناصر الإحالية في بناء النص وتشكيله وتماسكه"[٤٨].

فيرجّح الكاتب أن طريقة معالجة النحويين العرب لإحالة الضمير تختلف عن طريقة معالجة اللسانيين النّصيين الغربيين، بيد أنا لو نظرنا في كتابات الفريق الأخير لرأينا أنه لا يريد بقسم (الإحالة) أكثر من ذلك النوع من الأسماء الذي يتضمّن سمات تخصيصية وتعريفية تقوم ببناء النص وربطه؛ يقول هاليدي ورقية حسن:

"To say that reference has the semantic property of definiteness, or specificity"[49].

حيث يشيران إلى أن الإحالة تتضمن معنى (التخصيص) specificity، و(التعريف) definiteness، وقد يعبّر الكاتبان عن معنى التعريف بلفظة أخرى مرادفة للسابقة، وهي: identity؛ كقولهما إن الإحالة:

"Carries the meaning of specific identity or definiteness"[50].

أي: تحمل معنى التعريف أو هوية محددة.

والواقع أن لفظة Definiteness بمعنى التعريف مستعملة في القواعد الغربية منذ زمن طويل للدلالة على التعريف والتخصيص في ألفاظ معيّنة مثل: أل/The، وفي الضمائر بأنواعها Pronoun، والأعلام Noun[٥١]؛ فالقواعد التقليدية لم تعدم النظر إلى هذه الألفاظ كنوع من المحدّادات التي تحدّد المقصود وتعيّنه وتعرّفه، وإن لم يُنظر –آنذاك– إليها على أنها تقع في مجموعة واحدة تضم كل أنواع المعارف، وأسهمت الترجمة الحرفية في عدم الانتباه إلى ذلك، نحو ترجمة أحد الدارسين المصطلح الذي استعمله فان دايك في موضوع الإحالة: معرّف شخصي Individual Identity؛ إلى (التطابق الذاتي)[٥٢]، وهي ترجمة بعيدة عمّا أراده دايك أو رقية حسن وهاليدي بها.

ويُضاف إلى ذلك؛ أن أدوات الإحالة في كتاب رقية حسن وهاليدي تُرجمت في بعض الدراسات إلى الألفاظ الآتية: الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة، مما يصرف القارئ عن الانتباه إلى ما تتضمنه من أنواع كثيرة، ولبيان ذلك فلننظر في ترجمة أدق لأدوات الإحالة لديهما وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- الإحالات الشخصية Personal references

٢- الإحالات الإشارية Demonstrative references

٣- الإحالات المقارنة Comparative references

ويشتمل القسم الأول على الضمائر الشخصية[٥٣]، وأما القسم الثاني فيتضمن أسماء الإشارة وأل التعريف معاً، وبرّر الكاتبان إضافة (أل التعريف The) إلى هذا القسم بأنها كانت –في الأصل– اسم إشارة هو: That[٥٤].

وأما سبب عدم استقلال أل التعريف؛ فيظهر أنه يعود إلى خلوّ اللاتينية وعدد آخر من اللغات السلافية من أل التعريف، مما لم يمنحها الأهمية الكافية التي تؤدي

إلى استقلالها[٥٥]، وحيث إن أل التعريف من ضمن الإشاريات فقد سها عنها بعض الدارسين النصيين من العرب[٥٦].

ولمّا وضع دي بوجراند كتابه: "النص والخطاب والإجراء" عنوَن أحد فصوله بـ (التعريف) Definiteness مخبرا فيه عن تعريف أل The، وأثرها في نقل الكلمات من التنكير إلى التعريف، ولكن هذا العنوان تُرجم إلى (التحديد)، فغاب مرة أخرى معنى التعريف في هذه الأداة والصلة الوثيقة بين هذه المجموعة الإحالية ومجموعة المعارف العربية[٥٧].

وأما (الموصولات) Relatives؛ فقد أدرجها الكاتبان في قسم الإحالة عند حديثهما عن الضمائر وما تعود إليه، إلا أنهما أغفلا تدوينها في الجداول الرئيسة المتعلقة بالإحالة[٥٨]، ولعل هذا ما أدّى إلى فقدها في أحد أهم المصادر العربية للنظرية النصية[٥٩].

وفيما يتعلق بالعَلم؛ فقد أدرجه هاليدي ورقية حسن في القسم الأخير من كتابهما الذي عنوانه: التماسك المعجمي، وأما السبب الذي منعهما من تضمينه قسم الإحالة هو ظنّهما بأن الإحالة فيه سببها التكرار، والتكرار خصيصة معجمية لا نحوية[٦٠]، ولكنّ هذا لم يكن مانعا لهما من اللجوء إليه في قسم الإحالة بين الحين والآخر، وما اضطرّهما إلى ذلك هو خصائص العلم التعريفية، وعلاقته الوثيقة ببقية الأنواع المدرجة في قسم الإحالة.

ولم يكن غياب النوع الأخير من أنواع المعارف العربية؛ وهو: (المضاف إلى معرفة) عائدا إلى استثنائه من قسم الإحالة، ولكن كتابهما عامّة يخلو من الإشارة إليه والحديث عنه[٦١]؛ وليس فيه سوى شكل واحد من أشكال المضاف إلى معرفة وهو المضاف إلى ضمير، مثل: هذا قلمه This is his pen، وقد ورد هذا الشكل في قسم الإحالة ولكنه لم يُدرس من حيث الإضافة، وإنما من حيث اشتماله على ضمائر إحالية[٦٢].

وجملة الأمر؛ أن قسم الإحالة لدى الكاتبَين يشتمل على كل أنواع المعارف أو يكاد؛ وهي: المعرف بأل، والاسم الموصول، واسم الإشارة، والضمائر، والعلم، والمضاف إلى ضمير؛ فهو أقرب في معناه ومكوناته إلى قسم المعارف في العربية.

وأمّا إدراجهما في قسم الإحالة أدوات المقارنة التي تضم ألفاظ التفضيل والتشبيه والمقارنة؛ نحو: أقل من، وأكثر من، ومختلف عن.. الخ[٦٣]؛ رغم أنها تحط في رتبتها التعريفية والتماسكية عن أنواع قسم الإحالة الأخرى؛ فلم يكن إلا لتضمّنها معنى إحاليا[٦٤]، ومع ذلك فليست كل أدوات المقارنة مدرجة في هذا القسم، فبعض الألفاظ ليست معنيّة بالإحالة لعموميتها؛ مثل: الجبل الأعلى– The highest mountain[٦٥].

ولا يُعلم السبب الذي أدى بـ (ألفاظ المقارنة) أن توضع إلى جانب الأنواع الأخرى في قسم الإحالة؛ رغم اختلاف درجتها التعريفية والتماسكية!

وإذا كان الجواب أن درجة الإحالة وقوتها ليست معنيّة في هذا السياق، وأنّ المعنيّ هو الدلالة على الإحالة، فلمَ لا يُعدّ الاستبدال والحذف والعطف والعلم المتكرر نوعًا من الإحالة كذلك؛ لا سيّما أن مصطلح الإحالة بأقسامها القبلية والبعدية والخارجية وُظّف عند الحديث عن كل موضوعات الكتاب ومسائله؟[٦٦].

والواقع أن كل شيء في النّحو هو إحالة إلى سابق أو لاحق فالاستبدال إحالة إلى مستبدل منه، والمحذوف إلى المذكور، والمعطوف عليه إلى المعطوف، والمشير إلى المشار إليه، والفعل إلى الفاعل، والخبر إلى المبتدأ، والحال إلى صاحبه، والصفة إلى موصوفها، وجواب الشرط إلى جملة الشرط، والعدد إلى معدوده، والقسم إلى المُقسَم به، والمتكرر إلى المكرَّر عنه... الخ؛ فكل شيء مكوّن من أجزاء يحيل بعضها إلى بعض، ولا يمكنها الانفصال عنه، وإن استقلّت بلفظها فلا تستقلّ بمعناها.

وممن لاحظ اضطراب هذا النهج أحد أهم مؤسسي علم النص الغربيين فان دايك

الذي أشار إلى أنه لا يكفي عند الحديث عن التماسك النّصي سرد عدد من الروابط البنيوية، فالتماسك النّصي ليس مجموعة من القوانين اللغوية، ولكنه كل تلك القوانين.

وأما النّحو العربيّ فإنه درس الإحالة بمختلف أنواعها، وعدّ المعارف أجزاء إحالية أدقّ من غيرها فخصّها باسم دقيق مستقل تمييزا لها، وبيّن أنها تكتسب التعريف من وقوعها موقع الاسم العلم[٦٧]؛ ومن قدرتها على التخصيص والتعيين، وأن هذه الدرجة العالية من التخصيص لا تقع للنكرة؛ فكلمة رجل أو رجل طويل لا يمكن أن تحيل إلى زيد بمثل دقّة الإتيان باسمه أو ضميره وغير ذلك من أنواع المعارف.

وبيّن أن هذه المعارف مراتب في قوّة تعريفها؛ فضمير المتكلم أعرفها لدى سيبويه والجمهور، يليه المخاطب[٦٨]، فالاسم العَلم، فما فيه أل، فالمبهم بنوعيه: اسم الإشارة، والاسم الموصول، وأما المضاف إلى معرفة فيكتسب قوته التعريفية مما يُضاف إليه[٦٩](انظر الشكل ٤).

وعلى نحو تقسيم المعارف وفق قوتها الإحالية والتعريفية، قسّم النحو العربي الأسماء عامة إلى الأكثر تعريفا، والأقل تعريفا، فأعرفها: المعارف، فالنكرات المختصة، فالنكرات غير المختصة[٧٠]؛ انظر الرسم الآتي:

الشكل ٤: مراتب التعريف في العربية متدرجة في قوتها من الأسفل إلى الأعلى

والإحالة هي عماد النحو في منظور سيبويه، ومن سار على نهجه كعبد القاهر الجرجاني؛ إذ ينقسم الكلام –في منظورهم– إلى مراحل إحالية متدرّجة في قوتها تتكون المرحلة الأولى منها: من المسند والمسند إليه حيث يحيل كلّ منهما إلى الآخر، ولا ينفك يذكره (انظر الشكل ٤).

وأما المرحلة الثانية ففيها متممات المسند والمسند إليه، وتُسمى بالفضلات–لأنها فضلت عن الخط النّحوي الضروري للتماسك النحوي؛ ومن مكوناتها: المفاعيل، والحال والصفة، والبدل والتوكيد.

وأما المرحلة الثالثة فتضمّ الجمل التابعة، والمتعلقة بما قبلها؛ نحو: الجملة المعطوفة، وجملة النعت.

وأما المرحلة الرابعة فتتضمن الجمل التي ترتبط لفظا بما قبلها، وتتصل به بمعنى من معاني النص العام المشترك بينهما؛ ففي قوله تعالى: ﴿ **ئر ئزئم ئن ئى ئي بر بز بم** بن بى﴾[٧١]؛ جملة اسمية مستأنفة[٧٢]؛ هي: (إن العزة لله جميعا) وهذه الجملة لا تتبع ما قبلها إعرابا، لأنها لو فعلت لم يصحّ المعنى ولكنها ترتبط به برابطة معنوية غير مباشرة؛ ويبيّن هذا محمد طنطاوي بقوله:

"إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ تعليل للنهي على طريقة الاستئناف، فكأنه قد قال: وما لي لا أحزن وهم قد كذبوا دعوتي؟ فكان الجواب: إن الغلبة كلها، والقوة كلها لله وحده لا لغيره، فهو– سبحانه– القدير على أن يغلبهم ويقهرهم ويعصمك منهم"[٧٣].

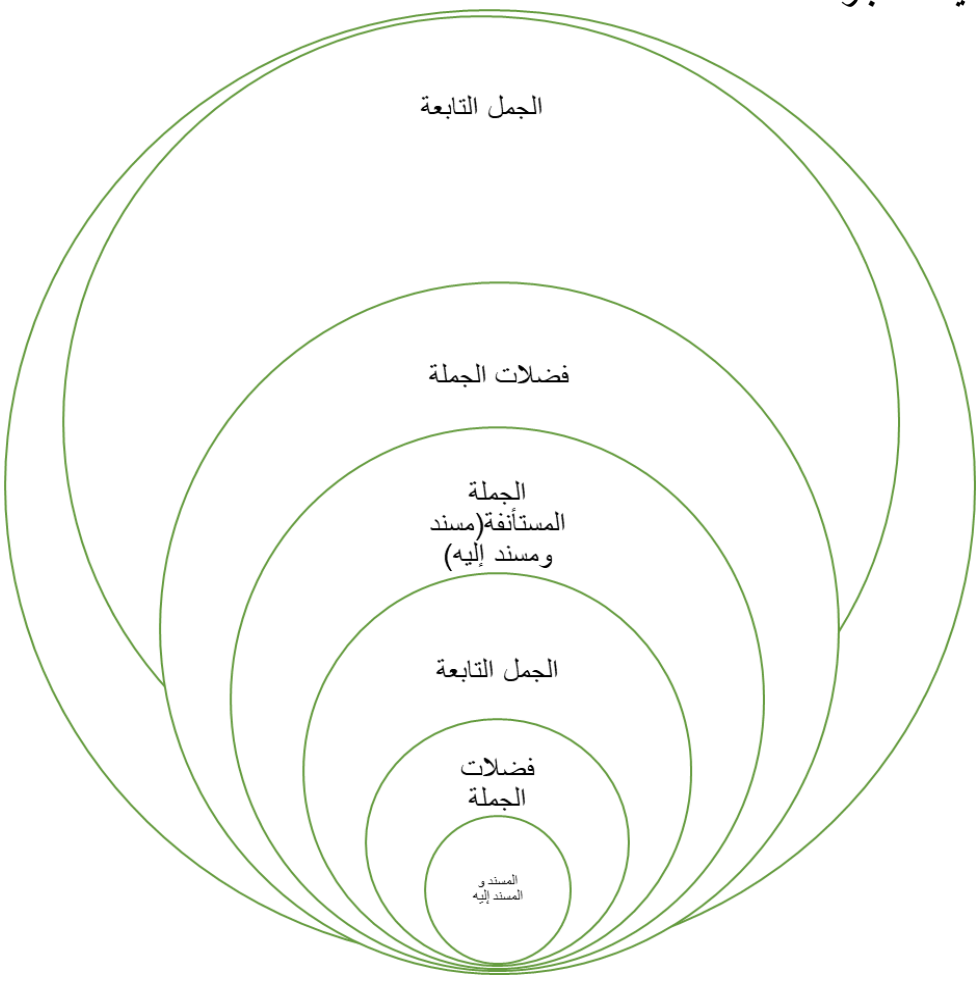

الشكل ٥: مستويات تشكيل الكلام/ النص في العربية

ويبيّن الرسم السابق؛ مراحل تشكيل (الكلام) أو النص في العربية؛ حيث يتوالد الكلام في شكل دوائر متكرّرة لا نهائية، وكل دائرة تضيف إلى الدائرة التي تسبقها حجماً إضافياً يمتدّ به الكلام، فالدائرة الأولى تقتصر على المسند والمسند إليه، والدائرة التي تليها تتضمن الفضلات المرتبطة بها إن وُجدت، وأما الثالثة فتحتوي الجمل التي تتبع ما قبلها في الإعراب، وإذا انتهى هذا النوع من الكلام فليس من سبيل لتوسعة النص سوى الشروع في صياغة جملة استئنافية تشتمل على مسند ومسند إليه

وملحقاتهما من فضلات أو جمل تابعة إن وُجدت، وهكذا دواليك حتى نصل إلى حجم الكلام المناسب الذي يقتضيه المعنى والمقام، وإلا فإنّ تشكيل الكلام لن يتوقف(انظر الشكل ٥).

ونستنتج –مما تقدّم– أمورا ثلاثة:

أولا؛ الغاية من إنتاج الكلام –في منظور النحويين العرب– هي نيل الفائدة التي يُستحسن السكوت عليها، والمُدرَكة من خلال المعنى، وملاءمته للمقام ككل.

ثانيا؛ فهم الكلام لا يمكن أن يتم دون إدراك أنه مكوّن من أجزاء متعددة يحيل بعضها إلى بعض.

ثالثا؛ لا طول محدد للكلام أو النص في العربية فما يتكوّن من المسند والمسند إليه يُعدّ كلاما لدى النحويين العرب، وكذلك الكلام المكون من جمل تابعة أو مستأنفة.

ولم يكتفِ النحويون العرب ببيان المراحل التي تشكل الكلام، وإنما درسوا كل مرحلة منه، فدرسوا –على سبيل المثال– المسند والمسند إليه وأنواعهما الكثيرة في الكلام، ومن ذلك أنهم عدّوا للمسند إليه المبتدأ ما يزيد على سبعة أنواع من الكلمات؛ منها: المصدر المؤول، والنكرة المختصة، والحكاية... الخ، وحللوا الفضلات، وأنواعها، وقوانين مجيئها، وإعرابها، واهتمّوا بالجمل التابعة بأنواعها ومعانيها وقواعدها، وبحثوا أدوات الاستئناف وأقسامها من نحوية وبيانية، ومعانيها، وعلاقة هذه الجمل بما قبلها وما بعدها، والكلام ككل.

ومن عجيب ما درسوه مواضع الوقف في الكلام من خلال علمٍ أنشؤوه لهذا الغرض هو علم (الوقف والابتداء) الذي يقوم بتتبع المواضع التي يستطيع القارئ أن يقف فيها، والمواضع التي لا يتمكّن فيها من ذلك لعدم تمام المعنى، وما في هذا من ربط فريد بين النص والنحو من جانب، وبينهما وبين القارئ من جانب آخر[٧٤].

فلم يكن النحو العربي شكلياً بنيوياً كما كان في النظرية النصية البنيوية، ولم يكن

مقاميا مثلما هو في النظرية النصية التداولية لدايك، ولم يكن خليطا غير متجانس، وإنما هو مزيج دقيق ومتوازن من كل المكونات والقواعد اللغوية؛ يقول بلقاسم حمام:

"لقد كانت مساهمة الحضارة العربية الإسلامية في بحث اللغة مساهمة كبيرة في تطوير البحث اللغوي عامة؛ من خلال الدراسات اللغوية المميّزة كماً ونوعاً، حيث لم تغفل جانباً واحداً من جوانب اللغة، بل درست كل المستويات اللغوية"(٧٥).

وسبب الوجهة السليمة للنحو العربي مبكرا ارتباط نشأته بنصّ عربيّ محكم مبين هو كلام الله عزّ وجلّ الذي تلقّفته العقول وضمّته الأفئدة وطفقت تتدبّر كل حرف منه وكلمة وجملة وفاصلة، وبحثت السور القِصار والطوال، والمدنية والمكية، والمئون والمثاني، والسبع الطوال والمفصلات وما بينها من معانٍ مشتركة، وما اشتملت عليه من دلالات وظواهر تركيبية وإعرابية وصرفية وتداولية ودلالية وصوتية ومعجمية وفقه لغوية.

وشملت عناية النحويين عددا ضخما من النصوص الشعرية والنثرية المتفاوتة في حجمها، والمتنوعة في أساليبها كالمعلقات والأمثال العربية والحكم والأقوال الموجزة التي جمعها رواة اللغة كأبي عمرو بن العلاء والمفضل الضبي والأصمعي وأبي زيد الأنصاري من الأعراب ومما احتفظت به نفوس الناس وسلائقهم من كلام العرب وآدابهم ابتغاءَ الفوز بأغزر مادة علمية ممكنة تعينهم على تقعيد اللغة، وتبيّن لهم ما استغلق فهمه عليهم في كتاب الله الكريم(٧٦)، دون فصلها عن مقامها وسياقاتها المختلفة.

ولعلّ عنوان كتاب السيوطي "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"(٧٧)؛ أصدق دلالة على شعور علماء النحو العرب اتجاه نحوهم واستشعارهم تنوعه وثراءه.

وقد نما هذا النحو وانساب في علوم كثيرة متنوعة، وترك أثرا لا يستهان به في كل الحقول والميادين العلمية، وكل الدراسات اللغوية الدائرة في ذلك الحين ومنها

الدراسات النصية.

ج- أثر النحو العربي في نشأة الدراسات النصية

لقد أثّر النّحو العربي -إن كان بمعناه الواسع أو الضيّق الذي نعرفه به اليوم- في علوم جمّة؛ أبرزها: الدراسات القرآنية واللغوية والإنسانية عامة في علاقة بينية مثمرة، فقد أعطى الأدباء واللغويون النحويين المدوّنات النّصية اللازمة لعملهم، ومنحهم هؤلاء القواعد المنظمة لصحة الكلام، وبسبب هذا التبادل المعرفي الذي ظهر في أشكال عديدة ازدهرت العلوم كافّة، وقُدّمت بفضله دراسات نصية بلاغية ونقدية دقيقة كدراسات عبد القاهر الجرجاني ويوسف السكاكي التي عاد ريعها إلى الفروع العلمية المختلفة وإلى النحو نفسه ممثلا في نهضة علم إعراب القرآن الكريم.

وتتبع أهمية علم إعراب القرآن الكريم من كونه أحد الأدلة على حضور دراسات نصية متكاملة في العربية جمعت بين الإعراب واللغة والبلاغة والتفسير في حقبة زمنية مبكرة من التاريخ الإنساني.

وقد تزامنت نشأة علم إعراب القرآن الكريم مع نشأة النحو العربي، وتطورت بتطوره؛ يقول العيساوي: "فكل من وضع كتابا في إعراب القرآن أو معانيه أو تفسيره قد أفادوا من الكتاب وقواعده وأمثلته"[٧٨].

وانتفعت مؤلفات إعراب القرآن الكريم في إعرابها الآيات المختلفة وبيانها بكتب معاني القرآن وتفسيره[٧٩].

ويصنّف البحّاثة مؤلفات علم إعراب القرآن عامة؛ إلى قسمين:

١- مؤلفات ذات نهج موضوعي؛ وهي التي تقوم ببيان النصوص القرآنية من الناحية الإعرابية الصرفة.

٢- مؤلفات ذات نهج تحليلي؛ وهي التي تسعى إلى بيان كل ما يتعلق بالآية[٨٠] من حيث "إعرابها ومعاني ألفاظها، أو تصريفها أو وجوهها

البلاغية، ونحو ذلك"[٨١].

وجلّ مؤلفات إعراب القرآن الكريم تتبع النهج التحليلي الذي يقوم بتسخير علوم لغوية عديدة لخدمة النص القرآني أهمها: "علم الإعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان"[٨٢]، ويُعدّ هذا النهج غاية علم الإعراب وثمرته، ويصف لنا الحلبي(ت ٧٥٦هـ) ذلك بقوله[٨٣]:

"ورأيت أن هذه العلوم الخمسة متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض، لا يحصل للناظر في بعضها كبير فائدة بدون الاطلاع على باقيها، فإن من عرف كون هذا فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ مثلا ولم يعرف كيفية تصريفه ولا اشتقاقه ولا كيف موقعه من النظم لم يحل بطائل، وكذا لو عرف موقعه من النظم ولم يعرف باقيها"[٨٤].

ويتجلّى في هذا القول تأثر الحلبي بنظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، ومؤلفه عامة يشهد بتأثّره الكبير به، ففيه اهتمام بالنظم والتعليق والتكرير والحذف وعودة الضمير؛ وغير ذلك من ظواهر نصية عُرف عبد القاهر الجرجاني بعنايته ببيانها ودراستها.

ومن الأمثلة على المنحى النصي في دراسة الحلبي دراسته لإحالة الضمير في قوله تعالى: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾[٨٥]؛ حيث يقول:

"قوله به؛ في الهاء أوجه أحدها أنّها ضمير الصبح، أي فأثرن في وقت الصبح غبارا. وهذا حسن لأنّه مذكور بالصريح، الثاني أنّه عائد على المكان وإن لم يجرِ له ذكر، لأن الإثارة لابد لها من مكان، فالسياق والفعل يدلان عليه... الثالث أنّه ضمير العدو الذي دل عليه والعاديات"[٨٦].

ولم يكن التأثر بعبد القاهر الجرجاني مقصورا على مصنف الحلبي؛ فالناظر في مصنفات إعراب القرآن بعد الدلائل والأسرار يلحظ فيها اختلافاً عمّا جاء قبلهما، بل يمكن القول إن دراسات نصّية أكثر عمقا ظهرت في الفترة التي تلت تأليف الدلائل

والأسرار.

ومما يؤسف له أن مؤلفات إعراب القرآن تكاد تكون في طي النسيان في الدراسات النصية المعاصرة مع أنها كثيرة؛ فمنها: معاني القرآن الكريم للكسائي(ت١٨٩هـ)، ومعاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب(ت٢٠٦هـ)، ومعاني القرآن للفراء(ت٢٠٧هـ)، وإعراب القرآن لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، وهي أمثلة لتصانيف نشأت في فترة مبكرة من التاريخ العربي والإنساني عامة، ومازالت كتب إعراب القرآن الكريم تتوالى فهي وافرة؛ ومنها: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ)، وإعراب القرآن لنفطويه (ت٣٢٣هـ)، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٦هـ)، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، وإعراب القرآن للتبريزي (ت ٥٠٢هـ) وغير ذلك كثير[٨٧].

ومن كتب إعراب القرآن الكريم في عصرنا الحاضر كتاب إعراب القرآن لمحي الدين درويش الذي كُتب عام ١٩٨٠م، والمكوّن من ثلاثين مجلدا، ويحوي أغزر دراسة لغوية تطبيقية تناولت القرآن الكريم إلى أيامنا هذه، فقد استحضر فيها عدداً وافراً مما وصلت إليه العربية من مكتشفات لغوية كالإعراب وحسن النسق والانسجام والإشارة والإيجاز والمجاز ورد العجز على الصدر، وكان يختم تحليل كل قسم من النصوص بذكر عدد من الفوائد اللغوية فضلا عن عنايته بالدلالات والمعاني المعجمية والتداولية[٨٨].

ويُعدّ عمل محي الدين امتداداً لكتب إعراب القرآن في العصور الأولى، وملبّيا – في الوقت نفسه– للمعايير النّصية اللسانيّة كافّة، بل يزيد عليها بكثرة أدواته التحليلية وتنوّعها، انظر –مثلا– في تحليله لقوله تعالى: ﴿ أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ﴾[٨٩]:

"فإن لقائل أن يقول إن القلوب لا تكون إلا في الصدور؛ فأية فائدة في ذكر ما

هو متعارف وكائن لأنه معلوم؛ والانفصال عن ذلك أن يُقال إن المتعارف أن العمى الحقيقي مكانه البصر... فلما أريد نقله من الحقيقة إلى المجاز... احتاج إلى زيادة تعيين ليتقرر أن العمى مكانه هو القلوب لا الأبصار"[٩٠].

فلا يكتفي محي الدين درويش –هنا– بإعراب الآية وإنما هو يحللها من حيث المعنى، ومن حيث أدواتها النصية التي أدت بها إلى التماسك في المستوى المجازي، وذلك عن طريق ذكر الاسم الموصول وصلته (التي في الصدور) لأجل دفع التوهّم عن القارئ الذي اعتاد أن يكون العمى مقتصرا على البصر.

وقد تمخّض هذا الاتجاه عن الاهتمام بدراسة النصوص الطوال الأخرى نحو كتاب فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال لمحمد علي طه الدرّة[٩١].

وجملة الأمر؛ أن الدراسات النّصية وُجدت في وقت مبكر من التاريخ اللغوي العربيّ؛ بل هي كثيرة، وعلى قدر عالٍ من التميّز والتنوع والتفاعل مع العلوم المختلفة، وأن للعلوم اللغوية العربية ممثلة في أعمال سيبويه وعبد القاهر الجرجاني أثرا عظيما في ذلك.

ويتفق البحث في هذه النتيجة الأخيرة مع النتيجة العامة التي وصلت إليها دراسة: محمد شاوش، ومحمد حماسة، وصالح عبد الوهاب، ومعمر عفاس، وسمية إبرير[٩٢]؛ حيث يقول صالح عبد الوهاب: "تنوّعت عناصر التماسك النصي عند عبد القاهر إلى حد فاق به عناصر التماسك النصي عند المحدثين"[٩٣]، ويقول معمر عفاس: "إنّ رؤية عبد القاهر الجرجاني كانت أكثر شمولية لعلميتها ودقة ما جاء بها، بخصوص تعليق المعاني بعضها ببعض، وتآلفها في النهاية لتكوّن نظمًا قائمًا بذاته"[٩٤]، ويوافقهما محمد شاوش في خاتمة دراسته إذ يقول: "وجدنا القديم محتويًا على الجديد، بل ومحتويًا على ما لا يوجد في الحديث"[٩٥].

وإن كان هذا البحث قد وصل إلى سبق العربية، وتفرّدها، وغناها فإن ذلك لا يعني أن العربية لم تنتفع باطلاعها على الحراك النصي إذ اكتسبت ألفاظاً ومصطلحاتٍ جديدة زادت من تنوّعها وثرائها.

وفي اللسانيات النصية جوانب أخرى ألصق بحاجة العربية، ولم تحصل على الاهتمام الكافي كتحليل النصوص من حيث صلتها بتعلّم اللغات وتعليمها، ودراسة نصوص الإعلانات وعلاقتها بالأهداف التسويقية، وتحليل لغة الفضاء العام وعلاقته بالهوية، وغير ذلك من موضوعات تُعدّ من الدراسات البينيّة المطروقة في اللسانيات النصية الغربية، ويمكن الوصول إليها عن طريق الاطلاع على النسق والنموذج الذي تجري وفقه هذه الدراسات النصية، والانتفاع –في الوقت نفسه– بالقواعد والنظرات اللغوية العربية الدقيقة التي قدّمها العلماء العرب على مدى قرون من العمل المتواصل الشاقّ، والاستعانة –متى لزم– بالعلوم التي تعود إليها هذه الموضوعات وهي علم الاجتماع وعلم النفس وعلم التربية والإعلام والتسويق والطب...الخ، واستعمال كل ذلك في تطوير الدرس النّصي العربيّ بما يتلاءم مع خصائص العربيّة وخصوصيتها، وتطلّعات أبنائها.

الخاتمة

وصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها الآتي:

١- البدء بالمفهوم عند دراسة المصطلحات لما يتّسم به النهج اللفظي من سلبيات عديدة تؤدي إلى إغفال عدد كبير من المقابلات العربية التي لها امتدادها وجذورها في العربية، وهذا النهج المفهومي هو الأقدر على صيانة منجزاتنا اللغوية ومقدراتنا الحضارية من أن يُساء فهمها أو يغفل عن قيمتها.

٢- يُقصد بنحو الجملة الذي يرفضه لسانيات النص المفهوم التقليدي لدراسة الجملة الذي يهمل عددا من الجوانب المعنوية في العبارة.

٣- لا تختلف النتائج اللسانية- في مجال مفهوم النص ومعناه الأساس- عما وصل إليه اللغويون العرب الأوائل.

٤- مراجعة مفاهيم عدد من المصطلحات النصية بالرجوع إلى المصادر اللسانية والمعاجم المتخصصة.

٥- اعتنى النحو والبلاغة العربية بدراسة النصوص على اختلاف أشكالها وأحجامها وأنواعها ودرجة تماسكها وروابطها وسياقاتها المتعددةُ.

٦- التقريب بين المنجز اللغوي العربي، والنتائج اللسانية الحديثة في عدد من المسائل.

٧- تضمّنت مؤلفات إعراب القرآن الكريم والمدونات الشعرية تحليلات نصية عربية تكاد تكون طي النسيان في الحقل النصي اجتمعت فيها المكوّنات التركيبية والإعرابية والدلالية والتداولية والصوتية والمعجمية والبلاغية؛ مما يشكّل نموذجاً نصيّا عربيّا -عزّ نظيره- في الدراسات النصية المعاصرة، ومورداً ثرياً لطالبي تحليل النصوص، والراغبين في تطوير الدراسات النصية العربية.

٨- أهميّة التمعّن في دراسة الجهود اللغوية العربية والنحوية المتطاولة، والتريث قبل إصدار الأحكام اللغوية، فإدراك العربية لقيمتها ومنجزاتها لا يُتصور أن يصدّها

عن الاستفادة من أي حراك ثقافي تخوضه طالما احتفظت بثوابتها وقيمها وهويتها، ومن ذلك كسبها ألفاظا ومصطلحات تُضاف إلى معجمها الثّر.

٩- إن إثبات البحث تقارب المنجزين النّصي العربي ونظيره اللساني في نواحٍ عديدة، وتجاوز الأول للثاني في نواحٍ أخرى لا يعني أن المنجز النّصي الوافد خالي الوفاض مما يمكن أن يضيف إلى لغتنا وتاريخنا، فثمة جوانب أخرى يمكن الاستفادة منها؛ نحو: تحليل نصوص الحوار للمتعلمين، وتحليل لغة الفضاء العام، وغير ذلك من موضوعات تسهم في تلبية الحاجات اللغوية العربية المتنامية إلى هذا النوع من الدراسات النّصية التي تعبّر عن الهموم اللغويّة للإنسان المعاصر.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

إبرير، سمية. "مفاهيم لسانيات النص في دلائل الإعجاز" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية مج ٤.ب ع (٢٠١١م): ١٦٧-١٩٨، ص ١٩٣.

بوجراند، روبرت دي. النص والخطاب والإجراء. ترجمة: تمام حسان. ط٢. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٧م.

الجاحظ، عمرو. البيان و التبيين. تحقيق: عبد السلام هارون. ط ٧. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ١٩٩٨م.

الجبوري، منى. "موارد كتب إعراب القرآن الكريم وطرق النقل منها" مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ع ٦ (١٩٩٩م): ٨٧-١٢١.

الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود شاكر. ط ٥. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م.

—. شرح الجمل في النحو. ط١٠. بيروت وعمان: دار ابن حزم والدار العثمانية، ٢٠١١م.

الحاج صالح؛ عبد الرحمن. الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية. بوزريعة: مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر، ٢٠١٢م.

الحلبي، أحمد. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد الخراط. دمشق: دار القلم، ب ت.

بلقاسم حمام. اللسانيات: التأسيس والمسار والقضايا. ط١. جدة: تكوين المتحدة، ٢٠٢١.

خطابي، محمد. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب. ط١. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩١م.

خليل، إبراهيم. في اللسانيات ونحو النص. ط٢. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

الدرّة، محمد. فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال. ط٢. جدة: مكتبة السوادي للتوزيع، ١٩٨٩م.

الدرويش، محي الدين. إعراب القرآن الكريم وبيانه. ب ط. بيروت ودمشق وحمص: اليمامة، ودار ابن كثير، ودار الإرشاد للشؤون الجامعية، ١٩٩٢م.

سيبويه، عمرو. الكتاب كتاب سيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م.

السيوطي، عبد الرحمن. *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. ط١. القاهرة: القدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

—. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون. ب ط. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠١م.

الشاوش، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص. ط ١. منوبة: جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١م، ص ١٢٨٩.

صحراوي، مسعود. لحظة ميلاد التداولية (نظرية الأفعال الكلامية): بحث في التأسيس النظري للظاهرة مع مراجعة مفاهيمية للمصطلح وربط بالتراث العربي. ط١. عمّان: دار أزمنة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢م.

الطبري، محمد. تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق: عبد الله التركي. ط١. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.

طنطاوي، محمد. التفسير الوسيط للقرآن الكريم. مراجعة: عبد الرحمن العدوى. ب.ط. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٢م.

عبد المجيد، جميل. البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م،

—. بلاغة النص مدخل نظري ودراسة تطبيقية. ب ط. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

عبد اللطيف، محمد حماسة. النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي. ط ١. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠، صص١٣-١٤.

عبد الوهاب، صالح. "عناصر التماسك النصي بين نظرية النظم وعلم النص". مجلة كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان ع١ (٢٠١٦م): ٩٢-٢٠٤.

عفاس، معمر. تجليات نحو النص عند عبد القاهر الجرجاني. رسالة ماجستير. وهران: جامعة وهران، ٢٠١٢م، ص١٧٣.

العيساوي، يوسف. علم إعراب القرآن تأصيل وبيان. ط ١. الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

ابن فارس، أحمد. مقاييس اللغة. تحقيق: أنس الشامي. ب ط. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨م.

فجال، أنس. الإحالة وأثرها في تماسك النص في القصص القرآني. ط ١. الأحساء: نادي الأحساء الأدبي، ٢٠١٣م.

فضل، صلاح. بلاغة الخطاب وعلم النص. مج١٦٤. الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٢م.

الفقي، صبحي. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور النصية. ط ١. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.

مصلوح، سعد. "العربية من نحو الجملة إلى نحو النص" الكتاب التذكاري: عبد السلام هارون معلما ومؤلفا ومحققا. تحرير: وديعة النجم، وعبده بدوي. الكويت: قسم اللغة العربية بجامعة الكويت، ١٩٩٠م. ٤٠٥-٤٣٣.

النحاس، أحمد. القطع والائتناف. تحقيق: عبد الرحمن المطرودي. الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٩٢م.

النحاس، مصطفى. "الاستئناف النحوي ودوره في التركيب." مجلة مجمع اللغة العربية. مج٦٥ (١٩٨٩م): ١١٣-١٣١.

ابن وهب، إسحاق. البرهان في وجوه البيان. تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي. ط ١. مكتبة الرشد، ٢٠١٢م.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش. شرح المفصل لابن يعيش. تحقيق: إبراهيم عبد الله. ط ١. القاهرة: دار سعد الدين، ٢٠١٣م.

المراجع الإنجليزية:

Beaugrande, Robert and Wolfgang Dressler. *Introduction to Text Linguistics*. London & New York: Routledge, 1981.

Bussmann, Hadumod. *Routledge Dictionary of Language and Linguistics*. Ed. Gregory Trauth,and Kerstin Kassasi Kerstin Kazzazi. London & New york: Taylor & Francis Group, 1996.

Chalker, Sylvia and Edmund Weiner. *The Oxford Dictionary of English Grammar*. Second edition. Oxford & New York: Oxford University Press, 1998.

Dijk, Teun A. van."Intoduction: Discourse Analysis as a New Cross-Discipline." *Handbook of Discourse Analysis: Disciplines of Discourse*. Ed. Teun A. van Dijk. London: Academic Pr, 1985. 1-10.

—. "INTRODUCTION THE COMMON ROOTS OF THE STUDIES OF LITERATURE AND DISCOURSE." Discourse and Literature : New Approaches to the Analysis of Literary Genres. Ed. Teun A. van Dijk. John Benjamins Publishing Company, 1985. 1-9.

—. *Text and Context Explorations in the semantics and pragmatics of discourse*. 1. London & New York: Longman, 1977.

Halliday, M.A.K and Ruqaiya Hasan. *Cohesion in English*. London & New York: Routledge, 1976.

Harris, Zellig . "Discourse Analysis." *Language* 28.1 (1952): 1-30.

Matthews, Peter. *The Concise Oxford Dictionary of Linguistics*. Second edition . Oxford & New York: Oxford University Press, 2007.

مراجع من الشبكة الإلكترونية:

- Harper, Douglas. "Online Etymology Dictionary." 2001-2021. 16 4 2021. <https://www.etymonline.com/columns/post/bio?utm_source=etymonline_footer&utm_medium=link_exchange.

الملاحق

(١) وممن سبقني إلى مثل هذا النوع من الدراسات التأسيسية النظرية للمصطلحات اللسانية عامة؛ عبد الرحمن الحاج صالح ومسعود صحراوي في دراستيهما:

- الحاج صالح؛ عبد الرحمن. الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية. بوزريعة: مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر، ٢٠١٢م.

- صحراوي، مسعود. لحظة ميلاد التداولية (نظرية الأفعال الكلامية): بحث في التأسيس النظري للظاهرة مع مراجعة مفاهيمية للمصطلح وربط بالتراث العربي. ط١. عمّان: دار أزمنة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢م.

(٢) انظر –على سبيل المثال– في الدراسات النصية الآتية:

- مصلوح، سعد. "العربية من نحو الجملة إلى نحو النص" الكتاب التذكاري: عبد السلام هارون معلما ومؤلفا ومحققا. تحرير: وديعة النجم، وعبده بدوي. الكويت: قسم اللغة العربية بجامعة الكويت، ١٩٩٠م. ٤٠٥–٤٣٣، ص ٤١٨، ومواضع أخرى.

- عبد المجيد، جميل. بلاغة النص مدخل نظري ودراسة تطبيقية. ب ط. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، صص ١٣، ٢٩–٣٠، ومواضع أخرى.

- فضل، صلاح. بلاغة الخطاب وعلم النص. مج١٦٤. الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٢م، ص ١٢٢، ومواضع أخرى.

(٣) انظر: Harris, Zellig . "Discourse Analysis." Language 28.1 (1952): 1-30, PP107-11.

(٤) انظر:

- Dijk, Teun A. van."Intoduction: Discourse Analysis as a New Cross-Discipline." Handbook of Discourse Analysis: Disciplines of Discourse.Ed Teun A. van Dijk. London: Academic Pr,1985.1-10.

-Dijk, Teun A. van."INTRODUCTION THE COMMON ROOTS OF THE STUDIES OF LITERATURE AND DISCOURSE." Discourse and Literature : New Approaches to the Analysis of Literary Genres. Ed. Teun A. van Dijk. John Benjamins Publishing Company, 1985. 1-9.

(٥) انظر المرجعين السابقين، الصفحات نفسها.

(٦) انظر: Harris. "Discourse Analysis.", P108-140

(٧) انظر:

Harper, Douglas. "Online Etymology Dictionary." 2001-2021.16 4 2021.

<https://www. etymonline. com/columns/post/bio?utm_source= etymonline_footer&utm_medium=link_exchange.<.

(٨) انظر: Matthews, Peter. The Concise Oxford Dictionary of Linguistics. Second edition . Oxford & New York: Oxford University Press, 2007, PP 405-406.

وتعريف النص فيها هو:

"Strictly, a written text in the usual sense. Extended by some linguists to cover a coherence stretch of speech. I including a conversation or anther interchanging involving two or more participants as well as stretches of writing. Hance often equivalent to discourse, itself extended from similar motive".

(٩) انظر: Chalker, Sylvia and Edmund Weiner. The Oxford Dictionary of English Grammar. Second edition. Oxford & New York: Oxford University Press, 1998. P118.

إذ عرّف المعجم كلمة الخطاب بأنها:

"Discourse: A connected stretch of language (especially spoken language)", P118.

(١٠) انظر: Harris. "Discourse Analysis"108-140.

(١١) وتجدر الإشارة إلى أن المعاجم الإنجليزية -العامة والمتخصصة- تنظر إلى الخطاب على أنه صيغة شفوية، والنص صيغة مكتوبة، وأما مصطلح (تحليل الخطاب)؛ فيدلّ على الصيغة الشفوية والمكتوبة، ويمكن التوفيق بين هذه الآراء بالقول إن كلمة الخطاب أو النص تدلّ على معناها الأصل ما لم ترتبط بسياقها التحليلي اللساني، وأما إن ارتبطت بما يشير إلى الجانب اللساني مثل: تحليل النص أو تحليل الخطاب؛ فإنها ستعني حينها المكتوب والشفوي معا.

(١٢) انظر: Chalker and Weiner. *The Oxford Dictionary of English Grammar*. P358

(١٣) انظر: Harris. Discourse Analysis. PP108-109

ويمكن أن تُعدّ ملاحظة هاريس هذه إشارة لسانية مبكرة إلى أفعال الكلام.

(١٤) انظر: المرجع السابق، ص ١٠٨.

(١٥) انظر: المرجع السابق، ص ١٠٩.

(١٦) المرجع السابق، ص ١١٤؛ ونصه في الإنجليزية:

"**We always have a lot of trouble when we start heating but you have got to be prepared when the first frost comes**".

(١٧) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٨) انظر: المرجع السابق، صص ١١٨-١٢٠.

(١٩) انظر: المرجع السابق، ص ١١٢.

(٢٠) انظر: المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢١) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢٢) انظر: المرجع السابق، صص ١٣٥-١٣٦.

(٢٣) ولا يعني ذلك أنه لم تحدث تجاوزات لهذا النهج -أحيانا- مدللة على عدم صلاحيته؛ فهاريس -على سبيل المثال- في مقالته عام ١٩٥٢م لم يتمكن من المضي في تطبيق مبدئه القائل بعزل النص عن معناه، فقد يعمد -أحيانا- إلى تفسير بعض معاني النصوص إن وَجد أن إدراك الجملة وحدودها غير ممكن دون الأخذ بمعناها، انظر في ذلك مواضع متعددة من المرجع السابق.

(٢٤) انظر: Harris. Discourse Analysis, P140

(٢٥) انظر: Matthews. *The Concise Oxford Dictionary of Linguistics*. p 256

(٢٦) انظر: Halliday, M.A.K and Ruqaiya Hasan. Cohesion in English. London & New York: Routledge, 1976. PP33-86.

(٢٧) انظر مواضع متعددة من كتابه:

Dijk, Teun A. van.Text and Context Explorations in the semantics and pragmatics of discourse. 1. London & New York: Longman, 1977.

(٢٨) انظر: Chalker and Weiner. The Oxford Dictionary of English Grammar. p119

(٢٩) Beaugrande, Robert and Wolfgang Dressler. Introduction to Text Linguistics. London & New York: Routledge, 1981. P xv.

(٣٠) الفقي، صبحي. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور النصية. ط ١. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ٢٤.

(٣١) مصلوح، "العربية من نحو الجملة إلى نحو النص" الكتاب التذكاري: عبد السلام هارون معلما ومؤلفا ومحققا، ص ٤٠٦.

(٣٢) فممّن تبع مصلوح في رأيه جميل عبد المجيد؛ الذي ألحّ على أن النصوص لابد أن تكون مكوّنة من جمل متعددة لتُعدّ نصا.

انظر في ذلك: عبد المجيد، جميل. البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م، ص٦٩.

(٣٣) Halliday and Hasan. *Cohesion in English*. p 2.

(٣٤) فجال، أنس. الإحالة وأثرها في تماسك النص في القصص القرآني. ط ١. الأحساء: نادي الأحساء الأدبي، ٢٠١٣م؛ ص ٥٥، وهذا الكتاب –دون ذلك– محاولة نصية جيدة.

(٣٥) سيبويه، عمرو. الكتاب كتاب سيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م، ج٢، صص٨٨–٩٠.

(٣٦) ابن فارس، أحمد. مقاييس اللغة. تحقيق: أنس الشامي. ب. ط. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨م، ص ٧٩٠.

(٣٧) الطبري، محمد. تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق: عبد الله التركي. ط ١. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ج ٨، ص٤٣٢.

(٣٨) سورة الأنعام: ١١٥.

(٣٩) الطبري، تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج ٩، ص ٥٠٧.

(٤٠) انظر في: الجاحظ، عمرو. البيان والتبيين. تحقيق: عبد السلام هارون. ط ٧. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ١٩٩٨م، ص ٥٧، ومواضع أخرى.

(٤١) أي اشتُهر لدى عدد من النحويين دلالة الكلمة على اللفظة المفردة، ودلالة الكلم على القول المفيد وغير المفيد، وأما عبد القاهر الجرجاني فقد استعمل الكلم والكلام في الدلائل والأسرار بمعنى واحد هو القول المفيد المتعلق بعضه ببعض سواء طال أو قصر.

(٤٢) الجرجاني، عبد القاهر. شرح الجمل في النحو. ط١٠. بيروت وعمان: دار ابن حزم والدار العثمانية، ٢٠١١م، ص ٣١٨.

(٤٣) انظر على سبيل المثال في مواضع متعددة من المؤلفين الآتيين:

- كتاب إسحق بن وهب: البرهان في وجوه البيان. تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي. ط ١. مكتبة الرشد، ٢٠١٢م، صص١٦٦-١٩٠ ومواضع أخرى.
- الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود شاكر. ط ٥. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م.

(٤٤) انظر: فجال، الإحالة وأثرها في التماسك النصي، صص٤٧-٥٢.

(٤٥) انظر:

Harper, Douglas. "Online Etymology Dictionary."
2001,2021.1642021.

<https://www.etymonline.com/columns/post/bio?utm_source=etymonline_footer&utm_medium=link_exchange.

(٤٦) انظر –على سبيل المثال– في الحديث عن الاستئناف وأدواته؛ كتاب مصطفى النحاس: "الاستئناف النحوي ودوره في التركيب". مجلة مجمع اللغة العربية ٦٥ (١٩٨٩م): ١١٣–١٣١.

(٤٧) ابن يعيش، موفق الدين يعيش. شرح المفصل لابن يعيش. تحقيق: إبراهيم عبد الله. ط ١. القاهرة: دار سعد الدين، ٢٠١٣م، ص ٢٨١.

(٤٨) انظر: فجال، الإحالة وأثرها في التماسك النصي، ص ٢٦.

(٤٩) Halliday and Hasan. Cohesion in English. P32

(٥٠) المرجع السابق، ص ٣٢.

(٥١) انظر: Matthews. *The Concise Oxford Dictionary of Linguistics*. P 95

(٥٢) قارن بين المصطلح الوارد لدى دايك بسمى: (Individual Identity)؛ في كتابه:

Dijk. *Text and Context Explorations in the semantics and pragmatics of discourse*. P 98.

وترجمة خطابي للمصطلح نفسه إلى (التطابق الذاتي)، وذلك عند الحديث عن التطابق بين الضمير وصاحبه؛ في كتابه:

لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب. ط١. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩١م، ص٣٥.

(٥٣) كانت الإنجليزية –قبل صدور كتاب رقية حسن وهاليدي– تتناول الإحالات الشخصية والإشارية ضمن مصطلح واحد هو الضمائر Pronoun، ويضم سبعة أنواع: الضمائر الشخصية والضمائر الموصولة Relative pronoun والضمائر الإشارية

Demonstrative pronoun والضمائر التداولية Reciprocal Pronoun.. الخ، ولما جاءت رقية حسن وهاليدي ابتدعا هذا التقسيم، وخصصا الضمائر الشخصية باسم (الضمير) ونزعاه عن البقية، فحوى القسم الأول الضمائر الشخصية فحسب على غرار ما هو الأمر في العربية، وتضمن القسم الثاني أسماء الإشارة.

(٥٤) انظر: Halliday and Hasan. Cohesion in English. p70

(٥٥) انظر: Bussmann, Hadumod. Routledge Dictionary of Language and Linguistics. Ed. Gregory Trauth,and Kerstin Kassasi Kerstin Kazzazi. London & New york: Taylor & Francis Group, 1996, PP89-90.

(٥٦) انظر على سبيل المثال: الفقي. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور النصية، صص ١١٠-١١٥.

(٥٧) وقع ذلك في ترجمة حسان لكتاب النص والخطاب والإجراء؛ انظر في ذلك:

بوجراند، روبرت دي. النص والخطاب والإجراء. ترجمة: تمام حسان. ط٢. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٧م، ص٣٠٧.

(٥٨) انظر: Halliday and Hasan. Cohesion in English. p70

(٥٩) انظر: خطابي. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، صص ١٨-١٩.

(٦٠) انظر: Halliday and Hasan. Cohesion in English. p30

(٦١) ولذلك خلت أدبيات المؤلفات الآتية من دراسة المضاف إلى معرفة:

- كتابهما: Halliday and Hasan. Cohesion in English
- الفقي. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور النصية.

- خطابي. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب.
- فجال، الإحالة وأثرها في التماسك النصي.
- خليل، إبراهيم. في اللسانيات ونحو النص. ط٢. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

(٦٢) انظر: Halliday and Hasan. Cohesion in English. PP 38,70

(٦٣) ومثال على هذا النوع:

كنت أتوقع شيئا مختلفا– I was expecting something different

(فمختلفا) / (Different) تحيل إلى معنى هو: مختلفا عن هذا، ولذلك عدّها الكاتبان لفظاً إحالياً.

(٦٤) انظر: المرجع السابق، صص ٧٦–٨٦.

(٦٥) تقابل ألفاظ المقارنة لدى هاليدي ورقية حسن أسماء التفضيل والفاعل والمفعول وبعض المركبات الإضافية التي تدلّ على المقارنة في العربية، وهي أسماء أفاض النحو العربي في دراستها، وبيان العنصر الإحالي فيها وتفاصيله، مشيرا إلى أن أسماء التفضيل المقترنة بأل؛ مثل: الجبل الأعلى والمنزل الأجمل، لا يمكنها أن تُحيل إلى المفضّل عليه فلا يصحّ القول مثلا: الجبل الأعلى من ذاك الجبل، حيث يشترط هذا النوع عدم ذكر لفظ المفضّل عليه، وهو الأمر الذي يعنيه الكاتبان في المثال السابق.

وأما أن ألفاظ المقارنة لم يجمعها باب مستقل في النحو العربي؛ فذلك لأن لكل لفظ منها حكما نحويا مختلفا عن الآخر، فيحضر اسم التفضيل واسما الفاعل والمفعول في باب واحد هو المشتقات العاملة، وأما مثل وشبه فيأتيان في باب المضاف والمضاف إليه، وأما لماذا لم توضع ألفاظ المقارنة في مجموعة المعارف فذلك لأن درجة تعريفها وقوته لا تساوي أفراد هذه المجموعة.

(٦٦) انظر مواضع متعددة من كتابهما: Halliday and Hasan. Cohesion in English. E.g: 142–180

(٦٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، ج ٣، صص ١٥٢–١٥٧.

(٦٨) والعلم أخصّها في رأي السيرافي، وأما الذي أقام الفرق بين السيرافي وسيبويه في مسألة تقديم العَلم على الضمير أو الضمير على العَلم من حيث قوة درجة التعريف؛ فهو أن السيرافي كان ينظر إلى أصل الوضع اللغوي لهذه المصطلحات، فالعَلم في أول وضعه ليس له مشارك، وهو ما يميّزه عن سائر المعارف، وأما سيبويه فقد قدّم الضمير على العلم لكونه اعتمد أساسا مختلفاً، وهو حال المخاطَب، فإدراك المخاطَب لمرجع الضمير ومعناه، يفوق إدراكه لمرجع العلم، فالمتكلم لا يضمر اسما إلا والمخاطَب يعي إلى من يعود ومن يعني به.

والفارق –في رأيي– ليس كبيرا بين الفريقين؛ فسيبويه وتابعيه فضّلوا المضمر على العلم لأنهم نظروا إلى قوته التعريفية عندما يقع في درج الكلام، وأما السيرافي فقد فضّل العلم لكونه نظر إليه بمعزل عن ذلك، ولو أن سيبويه والسيرافي نظرا إلى هذه المسألة من جهة واحدة لكان رأيهما واحدا؛ والله أعلم. انظر لمزيد من المعلومات عن ذلك: المرجع السابق، ج ٣، صص ١٠٢–١٠٣.

(٦٩) أي إن أضيفت الكلمة إلى ضمير فهي في درجة قوة الضمير التعريفية، وإن أضيفت إلى أل فهي في درجة قوة أل التعريفية.

(٧٠) انظر: المرجع السابق، ج ٣، صص١٠٢–١٠٣.

(٧١) سورة يونس: ٦٥.

(٧٢) لمعلومات عن الجملة المستأنفة؛ انظر: النحاس، "الاستئناف النحوي ودوره في التركيب". ص ١١٥.

(٧٣) طنطاوي، محمد. التفسير الوسيط للقرآن الكريم. مراجعة: عبد الرحمن العدوى. ب. ط. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٢م، ص ٩٨.

(٧٤) ومن الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب؛ دراسة: النحاس، أحمد. *القطع والائتناف*. تحقيق: عبد الرحمن المطرودي. الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٩٢م.

(٧٥) حمام، بلقاسم. اللسانيات: التأسيس والمسار والقضايا. ط١. جدة: تكوين المتحدة، ٢٠٢١؛ ص ٧٢.

(٧٦) انظر في تفاصيل تقعيد العربية مؤلفات اللغويين والنحويين العرب؛ نحو:

السيوطي، عبد الرحمن. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ط١. القاهرة: القدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

(٧٧) هو كتاب: السيوطي، عبد الرحمن. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون. ب. ط. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠١م.

(٧٨) العيساوي، يوسف. *علم إعراب القرآن تأصيل وبيان*. ط ١. الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص٥٤.

(٧٩) انظر: المرجع السابق، صص١٢٢-١٢٦.

(٨٠) انظر: المرجع السابق ص١٦٩.

(٨١) المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٨٢) الحلبي، أحمد. *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: أحمد الخراط. دمشق: دار القلم، ب. ت، ج١، ص٤.

(٨٣) المرجع السابق، الجزء نفسه، صص٤-٦.

(٨٤) المرجع السابق، ج١، ص٤.

(٨٥) سورة العاديات: ٤.

(٨٦) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١١، ص ٨٥.

(٨٧) انظر في الدراسات التي أَرّخت لكتب إعراب القرآن، مثل: الجبوري، منى. "موارد كتب إعراب القرآن الكريم وطرق النقل منها". *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية* ع ٦ (١٩٩٩م): ٨٧-١٢١، صص ٨٩-٩٥.

(٨٨) انظر مواضع متعددة من كتابه: الدرويش، محي الدين. *إعراب القرآن الكريم وبيانه*. ب. ط. بيروت ودمشق وحمص: اليمامة، ودار ابن كثير، ودار الإرشاد للشؤون الجامعية، ١٩٩٢م.

(٨٩) سورة الحج: ٤٦.

(٩٠) الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج٦، ص٤٤٦.

(٩١) الدرّة، محمد. فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال. ط ٢. جدة: مكتبة السوادي للتوزيع، ١٩٨٩م.

(٩٢) انظر: عفاس، معمر. تجليات نحو النص عند عبد القاهر الجرجاني. رسالة ماجستير. وهران: جامعة وهران، ٢٠١٢م، ص١٧٣.

- عبد اللطيف، محمد حماسة. النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي. ط ١. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠، صص١٣-١٤.
- الشاوش، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص. ط ١. منوبة: جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١م، ص ١٢٨٩.
- عبد الوهاب، صالح. "عناصر التماسك النصي بين نظرية النظم وعلم النص". مجلة كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان ع١ (٢٠١٦م): ٩٢-٢٠٤.
- إبرير، سمية. "مفاهيم لسانيات النص في دلائل الإعجاز" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية مج ٤.ب ع (٢٠١١م): ١٦٧-١٩٨، ص ١٩٣.

(٩٣) عبد الوهاب "عناصر التماسك النصي بين نظرية النظم وعلم النص"، ص١٩٩.

(٩٤) عفاس، تجليات نحو النص عند عبد القاهر الجرجاني، ص١٧٣.

(٩٥) الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، ص ١٢٨٩.